مداخلة

الاجتماع الافتراضي المتخصص للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري حول "آثار فيروس كوفيد ١٩ على المرأة والفتاة: الفرص والتحديات"

الأربعاء ١٧ يونيو ٢٠٢٠

جميلة بنت سالم جداد

مديرة دائرة شؤون المرأة

وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عمان

بسم لله الرحمن الرحيم

معالي السفيرة الدكتورة / هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية أصحاب المعالي السيدات والسادة رؤساء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله صباحكم بكل خير

بداية كل الشـــكر والتقدير للجامعة العربية على الدعوة لعقد هذا الاجتماع الهام الذي يأتي في ظروف طارئة تجتاح العالم بأسره أثر جائحة كوفيد-١٩ ، وإن الدعوة لمثل هذا الاجتماع لهو دلالة واضحة على الاهتمام الكامل بقضايا المرأة العربية والسعي نحو تحقيق المساواة والعدالة في ظل هذه الجائحة.

بدأت سلطنة عمان تدير عملية السيطرة على انتشار فيروس كورونا المستجد بشكل فعال منذ البداية، وذلك من خلال تطوير نظام الترصـــد والمتابعة، وتشـــكيل فريق فني بوزارة الصحة لمراجعة الوضع الوبائي العالمي والمحلي ووضع التوصيات للحد من انتشار الوباء في السلطنة.

بناءً على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - يحفظه الله ويرعاه- تم تشكيل لجنة عليا تتولى بحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا.

ترأس صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - يحفظه الله ويرعاه - في ٢٦ من مارس الماضي اجتماع اللجنة العليا وأعلن جلالته عن تبرعه بنحو ٢٦ مليون دولار للصندوق المخصص لمكافحة هذه الجائحة.

تجاوبا مع المبادرات الوطنيّة التي أبداها العديد من المواطنين والمؤســـسات الخاصـــة ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي للمساهمة في الجهود الوطنيّة للتعامل مع هذه الجائحة، وترســـيخا لمبدأ تكامل الأدوار الوطنية في هذه المرحلة، فقد قررت اللجنة العليا فتح حساب مصرفي لتلقي التبرعات المالية.

استجابة للتوجه السامي لجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد - يحفظه الله ويرعاه- بأهمية التعايش والتأقلم مع هذه الأوضاع وايذانا بدخول مرحلة جديدة من الالتزام من أجل الوصـــول إلى التعافي، تم إطلاق منصـــة عمان نحو التعافي لتعكس كافة الجهود المبذولة نحو التعافي التدريجي في مجالات الصحة والمجتمع والاقتصاد.

صدور الأوامر السامية بتشكيل لجنة منبثقة عن اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا تتولى معالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

وفيما يلي نستعرض الاجراءات الاحترازية التي قامت بها السلطنة للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة

اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات الاحترازية لتخفيف الآثار المترتبة على هذه الجائحة استهدفت المواطنين والمقيمين في السلطنة دون تمييز.

أولا: الإجراءات الوقائية والعلاجية

- تفعيل قطاع الاستجابة الطبيّة والصّحة العامة، وقطاع الإغاثة والإيواء. من خلال تجهيز و تشغيل ٣٥ مركزاً مفعلا و٣٦ مركزا احتياطيا للعزل المؤسسي بكافة محافظات السلطنة وهذه المراكز تستقبل الحالات من المواطنين والمقيمين من الجنسين.
- تعليق جميع رحلات الطيران الداخليّة والدولية من مطارات السلطنة، وترتيب عودة من يرغب من المواطنين عمومًا، والطلبة المبتعثين على وجه الخصوص، إلى السلطنة.
- توفير العزل المؤسسي للقادمين من خارج السلطنة، وتوفير كافة الاحتياجات اللازمة لهم، العزل الصحي للمحافظات والمناطق التي زادت فيها معدلات الإصابة.
- تدشين منصة "ترصد بلس" لتشخيص ومتابعة وتعقب حالات المصابين بالفيروس والأشخاص تحت العزل الصحي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأحدث تقنيات التتبع لضمان عدم انتشار الفيروس.
- تعليق الدراسة في كافة مؤسسات التعليم العالي والمدارس (وتفعيل نظام التعليم عن بعد)، وتعليق استقبال الأطفال بدور الحضانة ومراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة.
- مباشرة العمل بالجهات الحكومية عن بعد وفي حالة تطلب الأمر لبعض الأعمال الضرورية يكون بأقل عدد ممكن من الموظفين، تقليص أعداد الموظفين وساعات العمل بمؤسسات وشركات القطاع الخاص.
- إيقاف جميع الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية، وإغلاق المحلات التجارية، باستثناء محلات بيع المواد الغذائية، مع استبدال أغلب الخدمات بنظام البيع والشراء الالكتروني.

- تطهير مُختلف الأماكن العامة والميادين والساحات والأحياء السكنية باستخدام أكثر الوسائل فعالية سواء كان باستخدام السيارات أو بطائرات الرش، وطائرات بدون طيار الرودون.
- زيارة المنافذ البرية والبحرية والجوية للسلطنة من قبل الفريق الفني المختص والتدريب على الإجراءات الاحترازية الواجب اتباعها لنشر الوعي بين القادمين وطرق فحص الحالات المشتبه بها.
- إنشاء نقاط السيطرة والتحكم وهي نقاط تفتيش تابعة لشرطة عمان السلطانية على الطرق التي تربط محافظات السلطنة.
- أطلق المستشفى السلطاني خدمة العيادة الافتراضية التي تمكن المرضى من التواصل مع الطبيب عن بعد من خلال اتصال هاتفي لتقييم الحالة ووضع الخطة العلاجية المناسبة، وتتوفر هذه الخدمة حاليا للمتابعين في بعض التخصصات الطبية وذلك حسب تقييم الطبيب المعالج.
- تفعيل نظام المواعيد لتقليل فترة انتظار المراجعين في المؤسسات الصحية، وتحديد أماكن انتظار المراجعين في العيادات لتحقيق التباعد الجسدي.
- تهيئة المؤسسات الصحية وتحديد الحالات التي لديها أعراض تنفسية وادخالها في غرف مخصصة للفحص بعيدة عن العيادات العامة، واتباع معايير السلامة المهنية ومكافحة العدوى في التعامل مع الحالات المشتبه بها، وتدريب العاملين الصحيين على فرز الحالات في غرفة المعاينة الأولية.
- تزويد عيادة المطار بطاقم من التمريض والتضميد للمساعدة في فحص القادمين من الدول المختلفة وتثقيفهم بالعزل والارشادات الواجب اتباعها بالتعاون مع باقي العاملين الصحيين.
- تشكيل فريق متنقل لزيارة الحالات المؤكدة والمعزولين منزليا للاطمئنان على حالتهم الصحية.
- اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات في مجال الحماية الاجتماعية من خلال توجيه البنوك العاملة بالسلطنة، نحو تأجيل سداد القروض البنكية وقروض التمويل المختلفة المستحقة على كافة المتضررين بدون فوائد وبدون رسوم إضافية.
- منح تسهيلات للمنتسبين لهيئة التأمينات الاجتماعية من خلال تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية، وكذلك الحال فيما يتعلق بقروض صندوق الرفد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وضع آليات لمساندة ودعم رواد الأعمال ورائدات الأعمال خاصة ذوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهم على الاستمرار في أعمالهم بضوابط وقائية مع توظيفهم للتقنيات الحديثة في التسويق والمبيعات.
- ساهمت شركات الاتصالات بتوفير شرائح اتصالات لا محدودة وانترنت للحالات المشتبه بها والمصابة، كما قدمت ميزات و ضاعفت خدماتها لتيسير التواصل بين أفراد المجتمع، وتيسير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- تأجيل سداد فواتير الكهرباء والماء والصرف الصحي لنهاية يونيو ٢٠٢٠، وإلحاق المستحقين حسب فئة الدخل بشريحة المستفيدين من بطاقة الدعم الوطني للوقود.
- السماح بتجديد البطاقات المنتهية وذلك للمؤسسات والشركات التي بها قوى عاملة وطنية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلين في التأمينات الاجتماعية.
- منح إجازة براتب كامل خلال العزل الصحي المؤسسي والمنزلي للموظفين، تقديم الإجازات السنوية مدفوعة الأجر للعاملين في القطاعات التي تم إغلاقها.
- تحفيز خدمات التسوق عن بعد بواسطة الخدمات الالكترونية وحث شركات التوصيل إلى التعاون مع مبادرة (تسوق من بيتك)، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الاستيراد وتوفير الخدمات اللوجستية المتكاملة.

ثانياً: التوعية والتثقيف الصحي

- بث رسائل توعوية حول ضرورة التباعد المجتمعي للوقاية من الاصابة بفيروس كوفيد ١٩ من خلال كافة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والحرص على استخدام لغة الاشارة.
- عقد لقاءات يومية في التلفزيون مع طبيب مختص لتغطية المستجدات حول الوباء والحث على اتباع الارشادات الوقائية والاحترازية.
- التواصل المباشر لمتابعة وتثقيف الأفراد أو الأسر المشتبه إصابتهم أو المصابين لتقديم كافة الإرشادات الصحية والنفسية في كيفية التعامل مع هذه الجائحة.
- عقد مؤتمرات صحفية دورية حول مستجدات الوباء في السلطنة وإصدار البيانات الرسمية اليومية بأعداد المصابين والمتعافين والوفيات.
- استقبال استفسارات المواطنين والمقيمين، من خلال الخط الساخن التابع لمركز الاتصالات بوزارة الصحة، وتشكيل فريق طبي متخصص لإدارة الخط.

- إعداد وتصميم مواد توعوية بعدد من اللغات ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، للحث على اتباع الارشادات للوقاية من نقل العدوى أو الاصابة بها.

ثالثاً: تشجيع المبادرات التطوعية ومساهمات القطاع الأهلي والقطاع الخاص

- أطلقت عددٌ من شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال والتجار مبادرات مجتمعية نوعية تدعم جهود الحكومة في محاربة فيروس كورونا المستجد "كوفيد ١٩"، وذلك لتؤكد على دورها الوطني والتفاعل التضامني لتجاوز التحديات وكذلك تأكيداً على مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وظهور الحس الوطني والإنساني.
- تفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية عبر مبادرة "ولايتي مستعدة" بالتعاون مع كافة الفرق التطوعية والخيرية.
- بلغت أعداد المتطوعين أكثر من ٥٠٠٠ آلاف متطوع من الجنسين، بحيث تساهم هذه الفرق في تقديم الدعم الميداني سواء كان في أيصال مواد الإغاثة أو المشاركة في الأعمال الميدانية والإدارية.
- مساهمة الهيئة العامة للكشافة والمرشدات في تقديم كافة أنواع الدعم .
- تمويل شراء أجهزة تنفس للمرضى ذوي الدخل المحدود والضمان الاجتماعي وذلك في إطار الشراكة والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص.
- تنظيم مبادرات الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية وأفراد المجتمع لتوفير الاحتياجات الغذائية للمتضررين في المناطق التي تم عزلها، وكذلك العاملين بالقطاع الخاص الذين تضررت أحوالهم بسبب توقف العمل.

رابعا: الإجراءات التي تم اتخاذها للتخفيف من الآثار المترتبة على المرأة

- شاركت المرأة وبشكل فاعل في تقديم كافة الخدمات سواء على المستوى المؤسسي أو العمل الميداني، وفي كافة المناشط مع قطاع الإغاثة والإيواء، وقطاع الاستجابة الطبية والعمل التطوعي.
- إعداد دليل للعاملين الصحيين وفقا لآخر المستجدات لرعاية المرأة المصابة أثناء الحمل والولادة ورعاية مولودها والتغطية الإعلامية حول تأثير الفيروس على صحة الحامل وجنينها.

- الاستمرار في تقديم خدمات صحة الأم والطفل وبرنامج التطعيمات دون توقف، وكذلك تقديم خدمات رعاية ما قبل الولادة بمستوى جيد ومنتظم.
- تدشين خط ساخن بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان على يرد على استفسارات وتساؤلات النساء الحوامل من قبل استشاريات في أمراض النساء والولادة.
- استمرار خدمات تنظيم الأسرة، وتقديم النصح لمن ترغب في الاستفادة من أي وسيلة من وسائل المباعدة بالاتصال قبل زيارة المؤسسة ليتم إعداد العيادة وتقليل مكوثها في المركز الصحي.
- استمرار تلقي الشكاوي والبلاغات عبر خط الحماية الأسرية (١١٠٠) وخط الارشاد الأسري الهاتفي (٨٠٠٧٧٧٨٨) ، مع تقديم خدمة الإيواء للحالات التي تحتاج إلى ذلك والحرص على اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحالات المودعة بدار الرعاية المؤقتة.
- استقبال البلاغات لدى اللجنة العمانية لحقوق الإنسان من المواطنين والمقيمين عبر الرقم (١٩٧٠) ، والتواصل عبر الواتس اب على الرقم (٧٢٢٢١٩٦٦)، أو تقديم البلاغ عن طريق موقع اللجنة www.ohrc.com، أو ارسال البلاغ عن طريق البريد الالكتروني للشكاوى وهو complaints@ohrc.com.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية لنشر رسائل توعوية بصورة مبسطة في الموقع الرسمي للوزارة (تويتر) حول الترابط والتماسك الأسري وأهمية هذا الترابط والتكامل الأسري في ظل هذه الجائحة.
- إطلاق مبادرة للدعم النفسي والاجتماعي للحالات المتواجدة في العزل المؤسسي والمنزلي من خلال استحداث (٩) خطوط ومنها خط مخصص للناطقين بغير اللغة العربية، وذلك بهدف التواصل مع الحالات في العزل وتقديم الدعم النفسي والإرشادي لهم من خلال اخصائيين اجتماعيين ونفسيين متمكنين.
- عقد عدد من الحلقات النقاشية الافتراضية في ظل الجائحة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية وعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتبادل أفضل الممارسات للتحديات الناتجة عن كوفيد ١٩ وتأثيراته على المرأة ولأسرة والطفل.
- تنفيذ حلقة نقاشية افتراضية حول التمكين الاجتماعي للمرأة المسنة والمرأة ذات الإعاقة بالتعاون مع المكتب شبة الإقليمي في مسقط بمشاركة المختصين والمهتمين في هذا المجال.

- تدريب فريق الدعم النفسي والاجتماعي الذي أطلقته وزارة التنمية الاجتماعية أثناء الجائحة لاتباع الإرشادات الصحيحة والمناسبة لتوجيه النصح والإرشاد للحالات وخاصة النساء.
- مشاركة مبادرة جامعة الدول العربية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية حول احكي قصتك لتوثيق قصص المرأة العربية خلال فترة جائحة كورونا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته